

Distr.
GENERAL

A/50/474
24 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ٧١ (ب)

استعراض وتنفيذ وثيقة إختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - طلبت اليّ الجمعية العامة، في قرارها ٧٦/٤٩ جيم، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وفي جملة أمور أن أقدم إليها في دورتها الخمسين تقريراً عن أعمال اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وأقدم هذا التقرير الذي يركز على الاجتماعين الوزاريين السادس والسابع للجنة استجابة لذلك الطلب.

٢ - عقدت اللجنة اجتماعين في برازافيل، الأول من ٢٠ إلى ٢٤ آذار/مارس والثاني من ٢٨ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ومثلني على التوالي في الاجتماعين السادس والسابع السيد ولفريد ديسوزا، مدير الشعبة الثانية لأفريقيا التابعة لإدارة الشؤون السياسية، والسيد أليوني بلوندن بياي، ممثلي الخاص في أنغولا. وتلا ممثل الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية رسالة في كلا الاجتماعين. ورأس كلا الاجتماعين اللواء جواشيم يوهومبي أوبانغو، رئيس وزراء ورئيس حكومة الكونغو.

٣ - وفي الاجتماع السادس للجنة تم انتخاب أعضاء المكتب التاليين لإدارة أعمال اللجنة لمدة عام: الكونغو، رئيساً؛ أنغولا، نائباً أول للرئيس؛ زائير، نائباً ثانياً للرئيس؛ غينيا الاستوائية، مقرراً.

ثانياً - مداولات الاجتماعين السادس والسابع

٤ - ركزت اللجنة عملها خلال الاجتماعين الوزاريين السادس والسابع على المواضيع الرئيسية التالية: (أ) استعراض الحالة الجغرافية - السياسية وحالة الأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية؛ (ب) النظر

في الدراسة المتعلقة بنوعية مصادر الأزمات والمنازعات في وسط أفريقيا؛ (ج) النظر في مشروع البروتوكول المعني بالمساعدة المتبادلة في مجال الدفاع والأمن وفي مشروع النظام الأساسي لوحدة نموذجية متخصصة في بعثات حفظ السلام في وسط أفريقيا؛ (د) النظر في إنشاء هيئة أركان غير دائمة لإدارة الأزمات في وسط أفريقيا؛ و (هـ) النظر في مشروع ميزانية للجنة.

ألف - استعراض الحالة الجغرافية - السياسية وحالة الأمن في وسط أفريقيا

٥ - أصبح من عادة اللجنة في كل اجتماع من اجتماعاتها استعراض الحالة الجغرافية - السياسية وحالة الأمن في المنطقة دون الإقليمية بهدف البحث عن الوسائل والسبل العملية للتصدي للمشاكل القائمة أو التي من المحتمل أن تنشأ عنها منازعات في كل بلد من البلدان المعنية.

٦ - وعقب تبادل الآراء بشأن هذا الموضوع، لاحظت اللجنة أن حالة الأمن في وسط أفريقيا قد تحسنت نوعاً ما منذ السنة الماضية. بيد أنها لاحظت أن بوروندي ورواندا لا يزالان يشكلان مصدر قلق كبير. وأبدى وفد رواندا تحفظاً بشأن تقييم الحالة في بلده.

٧ - ورحبت اللجنة باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٠١٢ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ بشأن إنشاء لجنة تحقيق دولية مهمتها اثبات الوقائع المتعلقة باغتيال رئيس بوروندي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وكذلك المذابح وأعمال العنف الخطيرة الأخرى ذات الصلة التي تلت ذلك. وعلاوة على ذلك، أحاطت اللجنة علماً مع الارتياح بالمبادرة التي قامت بها منظمة الوحدة الإفريقية والرامية إلى دعم إعادة السلم والأمن إلى نصابهما في المنطقة دون الإقليمية، لا سيما في بوروندي من خلال التدابير الدبلوماسية وإيفاد بعثة عسكرية.

٨ - ورحبت اللجنة بالتدابير التي اتخذتها السلطات في الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لوضع حد لأنشطة عصابات قطاع الطرق. كما رحبت بالتقدم الكبير المحرز في أنغولا في مجال تنفيذ بروتوكولات لوساكا. ورحبت بعودة الشرعية الدستورية في سان تومي وبرينسيبي على إثر محاولة الانقلاب التي جرت في هذا البلد.

٩ - وشرعت اللجنة في إجراء تبادل للآراء بشأن موضوع التدخل الأجنبي لأغراض إنسانية في المنطقة دون الإقليمية على أساس ورقة قدمها وفد الكونغو. وقررت أرجاء النظر في البند للاجتماع الثامن.

١٠ - وواصلت اللجنة النظر في مسألة انتشار الأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية. وساعد انتشار مثل هذه الأسلحة، بما في ذلك في أوساط السكان المدنيين والمجموعات المسلحة الأخرى في بلدان المنطقة دون الإقليمية على ظهور المنازعات وتفاقمها في المنطقة وتقويض الجهود التي تبذلها الحكومات

من أجل ضمان الأمن، واحترام القانون والنظام وتحقيق التنمية المستدامة. وفي إطار الاجتماع الوزاري السادس قدم السيد ويليام إتيكي - امبوموا، الأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية بصفته رئيس بعثتي الاستشارية المعنية بانتشار الأسلحة الخفيفة في منطقة الصحراء الكبرى والساحل دون الإقليمية، عرضاً بشأن هذا الموضوع. وقررت اللجنة في هذا الصدد أن تعقد في وقت لاحق اجتماعاً لوزراء الدفاع والداخلية في الدول الأعضاء لبحث المسائل المرتبطة بهذا الموضوع بتعمق أكثر.

١١ - وأجرت اللجنة مناقشات بشأن موضوع انشاء سجل دون إقليمي للأسلحة وبشأن الحاجة الى تعزيز الشفافية. وتم في هذا السياق الإعراب كذلك على ضرورة فرض رقابة فعالة على التدفقات غير المشروعة للأسلحة. وأعرب العديد من المشاركين عن اعتقادهم بأن انشاء سجل للأسلحة داخل اللجنة يأخذ في الاعتبار بيانات مثل مستويات القوات والأسلحة الخفيفة يشكل مساهمة قيمة في سجل الأمم المتحدة الحالي للأسلحة التقليدية. ورأت وفوداً عديدة أن سجل الأمم المتحدة في شكله الحالي تقييدي للغاية فيما يتعلق بفئات الأسلحة التي تعني بها اللجنة.

١٢ - وفي الاجتماع السابع، اعتمدت اللجنة اعلان برازافيل بشأن التعاون من أجل السلم والأمن في وسط افريقيا. وأعربت الدول الأعضاء في هذا الاعلان عن بالغ قلقها إزاء استمرار حالات التوتر والعنف في منطقة وسط افريقيا دون الإقليمية ووضعت عدداً من التدابير الرامية الى تحسين الحالة. وتشمل هذه التدابير عقد أحد الاجتماعات المقبلة للجنة في مقر الأمم المتحدة حتى يتسنى تبادل الآراء على نطاق أوسع مع أجهزة وهيئات الأمم المتحدة العاملة في مجال البحث عن حلول للمشاكل التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية. ويرد نص الإعلان بوصفه المرفق الأول لهذا التقرير.

باء - استعراض مشروع الدراسة المتعلقة بنوعية مصادر الأزمات والمنازعات

١٣ - اعتمدت اللجنة في اجتماعها السادس نوعية مصادر الأزمات والمنازعات على أساس دراسة قامت بها الكامبيرون وتشاد بناءً على طلب اللجنة. وتستند الدراسة، المرفقة بالتقرير بوصفها المرفق الثاني الى التجارب الحديثة لبلدان وسط افريقيا فيما يتعلق بمصادر التوترات والأزمات والمنازعات على المستويات المحلية وفيما بين الدول والدولية.

جيم - مشروع البروتوكول المعني بالمساعدة المتبادلة في مجال الدفاع والأمن والنظام الأساسي لوحدة نموجية متخصصة في بعثات حفظ السلام

١٤ - قدم وفدا الكونغو وزائير في الاجتماع السابع للجنة الدراسة التي كان قد طلب إليهما الاضطلاع بها في الاجتماع الرابع في عام ١٩٩٤. وأحاطت اللجنة علماً بمشروع النص المقدم من البلدين وأرجأت النظر فيه الى اجتماعها الثامن لإتاحة الفرصة للدول الأعضاء لدراستها بتعمق.

١٥ - وفيما يتعلق بوضع نظام أساسي لوحدة نموذجية متخصصة في عمليات حفظ السلام، تُنشأ داخل القوات المسلحة للدول الأعضاء، اعتمدت اللجنة الاختصاصات التي اقترحتها الكونغو وزائير في الاجتماع السادس. وشجعت بشدة باقي الدول الأعضاء على الشروع في إنشاء مثل هذه الوحدات، اقتداءً بغيينيا الاستوائية وتشاد وزائير. وذكر أن هذه الوحدات يمكن أن تتاح لعمليات حفظ السلام عند الحاجة إليها لا سيما في المنطقة دون الإقليمية. وطلب الاجتماع إلى الأمين العام تقديم مساعدة الأمم المتحدة في تدريب موظفي الوحدات.

دال - النظر في مسألة إنشاء هيئة أركان غير دائمة لإدارة الأزمات

١٦ - أنهت اللجنة في اجتماعها السابع النظر في هذا البند، آخذة في الاعتبار بوجه خاص الدراسة التي أجراها وفد غابون بشأن هذا الموضوع. واعتمدت الاقتراح وعهدت بمهمة جمع المعلومات والبيانات بشأن الأزمات إلى اللجان الوطنية المنشأة في كل دولة من الدول الأعضاء لمتابعة أعمال اللجنة. وعهدت إلى مكتب اللجنة بمسؤولية تنسيق عمل اللجان الوطنية في هذا المجال.

هـ - النظر في مشروع ميزانية المكتب

١٧ - أشادت اللجنة بالجهود التي بذلها وفد الكونغو لإعداد مشروع ميزانية لمكتب اللجنة بناءً على توصية قدمتها في اجتماعها السادس. وأرجأت اللجنة النظر في تقديرات الميزانية واعتمادها إلى اجتماعها الثامن. وفي انتظار اعتماد الميزانية، تم فتح صندوق استثماري بمبلغ ١١ مليون فرنك من فريكات الاتحاد المالي الأفريقي، تسهم فيه كل دولة بمبلغ مليون فرنك وذلك حتى يتسنى لرئيس المكتب، كما دعت إلى ذلك اللجنة إيفاد بعثات التضامن إلى البلدان المتنازعة في المنطقة دون الإقليمية. وقررت اللجنة إتاحة الأموال لهذا الصندوق في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦ وعلى أن يكون مفتوحاً لتبرعات الدول الأعضاء وأي جهات مانحة مهمة أخرى من داخل المنطقة وخارجها.

ثالثاً - الاستنتاجات والملاحظات

١٨ - لا تزال منطقة وسط أفريقيا تعيش اضطرابات عميقة تهدد استقرارها ومستقبلها. وأتيحت من جديد في الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة في عام ١٩٩٥ فرصة قيمة للدول الأعضاء في اللجنة لاتخاذ قرارات من شأنها، لو واكبتها الإرادة السياسية والتدابير العملية، أن تعزز فرص السلم وتقلل من فرص نشوب الحرب في المنطقة دون الإقليمية.

١٩ - لذلك فإن من المهم بالنسبة للحكومات المعنية ترجمة التزاماتها المعلنة بالسلم والتعاون ومختلف التوصيات والقرارات التي اتخذتها لهذه الغاية إلى أعمال واقعية. وإعلان برازافيل بشأن التعاون والأمن في

وسط أفريقيا الذي اعتمدته اللجنة في اجتماعها السابع، يشكل خطوة هامة أخرى إلى الأمام على طريق سعي اللجنة إلى تحقيق مستقبل أفضل وأكثر إشراقا لوسط إفريقيا. غير أن قيمته ومغزاه الحقيقيين سيحدداهما مدى تنفيذ التدابير التي يتضمنها.

٢٠ - إن التكاليف الباهظة للمنازعات في المنطقة دون الإقليمية، سواء كانت مالية أم بشرية، تؤكد ضرورة اتخاذ خطوات جريئة لمنع الاضطرابات في المستقبل. وسيتطلب ذلك التحلي بالصبر، والاعتدال والتسامح من جانب الجميع، سواء على الصعيد المحلي أو فيما بين الدول. ويتمثل دور الأمم المتحدة في توفير آلية تسمح لبلدان المنطقة بمواءمة استراتيجيتها المتعلقة بالسلم والثقة المتبادلة. أما المسؤولية الأولى عن استخدام تلك الآلية بفعالية فإنها تقع على عاتق هذه الدول نفسها.

٢١ - وأرحب بما أبدته بلدان وسط أفريقيا من شعور بالمسؤولية ومن جدية في محاولتها التصدي للتحديات ذات الطبيعة المتزايدة التعقيد والمتعددة الأبعاد التي تواجهها المنطقة الإقليمية، لا سيما مشكلة اللاجئين والجوانب الإنسانية الأخرى. واستقبل عدد من هذه البلدان، لا سيما زائير بأراضيها أعدادا كبيرة من اللاجئين الذين أخرجتهم المنازعات في الدول المجاورة من بلدانهم الأصلية. إن مشكلة اللاجئين والمشردين المتفاقمة في المنطقة دون الإقليمية ليست مأساة إنسانية فحسب ولكنها تشكل خطرا كامنا يهدد الأمن والتنمية المستدامة، ويجب مواجهتها برمتها. وأنا أشجع الدول الأعضاء على دعم الجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا، السفير خوسيه لويس خيسوس الذي يجري مشاورات حول التحضير لعقد مؤتمر بشأن الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

٢٢ - وإني على يقين بأن اللجنة تعد أداة يمكن أن تسهم مساهمة كبيرة في إعادة السلم والأمن إلى نصابهما في هذا الجزء من أفريقيا. بيد أنه لا يزال يساورني القلق لأن استمرار عدم تنفيذ القرارات والتدابير التي اتفقت عليها اللجنة من شأنه أن يقلل من فعاليتها.

المرفق الأول

اعلان برازافيل بشأن التعاون من أجل السلم والأمن في وسط افريقيا

- ١ - عقد الاجتماع الوزاري السابع للجنة الاستشارية الدائمة التابعة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في وسط افريقيا في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في برازافيل - الكونغو، وتم خلاله النظر بدقة في مشاكل السلم والأمن في منطقة وسط افريقيا دون الاقليمية.
- ٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء استمرار حالات التوتر والعنف في منطقة وسط افريقيا دون الاقليمية. ولاحظوا أن هذه الحالة الخطيرة كانت سببا في خسائر جمة في الأرواح وفي أضرار مادية بالغة ومعاناة للسكان يتعذر وصفها، بما في ذلك الحركة الكثيفة للاجئين. وأكدوا أن حالة انعدام الأمن الناشئة عن ذلك تقوض جهود التنمية التي تبذلها الحكومات وشعوب المنطقة دون الاقليمية بالرغم من ثرواتها الضخمة.
- ٣ - واتفق الوزراء على أن انتشار الأسلحة حتى في أوساط السكان المدنيين وبخاصة العصابات المسلحة كان العامل الرئيسي المسبب لأعمال العنف وانعدام الأمن المنتشرين في بلدان المنطقة دون الإقليمية. واتفق الوزراء كذلك على أن المشاكل الاجتماعية السياسية، والصعوبات الاقتصادية ومشاكل اللاجئين والمشردين تؤدي إلى تفاقم التوترات داخل الدول وفيما بينها.
- ٤ - واعترف الوزراء بأن المسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية تقع على عاتق الحكومات والشعوب المعنية. وشجعوا الجهود التي تبذلها البلدان المعنية في هذا الاتجاه. وأشاد الوزراء بمشاركة الدول الأخرى في المنطقة دون الإقليمية في عملية المصالحة الوطنية وإعادة بناء السلم في هذه البلدان، وأكدوا أهمية الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي ككل.
- ٥ - وشجب الوزراء من جديد أعمال القتل الجماعي والمذابح الفظيعة التي ارتكبت في رواندا خلال الفترة من نيسان/أبريل حتى منتصف تموز/يوليه ١٩٩٤، وأعمال العنف المفرط في بوروندي وانتهاكات القانون الانساني الدولي الأخرى كما أكد كل منهم من جديد التزام وتصميم حكومته بأن لا تدخر وسعا من أجل منع أي مظاهر أخرى من مظاهر العنف.
- ٦ - وأكد الوزراء من جديد دعمهم للأمم المتحدة وأعربوا لها عن امتنانهم للجهود التي تبذلها دون هوادة لصالح بناء السلم وحفظه وإعادته وكذلك للمعونة الانسانية الطارئة التي قدمتها لمنطقتنا دون الاقليمية، ولافريقيا والعالم. وأثنوا على الدول الأعضاء في اللجنة التي تشارك في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وبخاصة الكامبيرون والكونغو وتشاد وزائير. وأشادوا بوجه خاص بوزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وأعربوا عن دعمهم لها وكذلك لبدء تنفيذ العمليات الرامية إلى تعزيز اتفاقات السلم التاريخية التي توصلت إليها حكومة أنغولا ويونيتا بفضل وساطة الأمم المتحدة. وأعربوا كذلك عن دعمهم لجهود السلم التي تبذلها الأمم المتحدة حاليا في بوروندي ورواندا.

٧ - واتفق الوزراء فضلا عن ذلك على أن التوصل إلى حلول دائمة للتحديات المتعددة الأشكال التي تواجهها أنغولا وبوروندي ورواندا، وبصورة عامة منطقة وسط افريقيا دون الاقليمية لن يتم إلا في إطار تعاون وثيق بين المجتمع الدولي ومنظمة الوحدة الافريقية والمؤسسات دون الاقليمية المعنية من جهة والبلدان المعنية مباشرة من جهة أخرى. وأشادوا بوجه خاص بالزيارة التي قام بها مؤخرا الأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور بطرس بطرس غالي إلى أنغولا وبوروندي ورواندا وزائير والتي ساهمت في فتح مزيد من الآفاق للتوصل إلى حل دائم للمنازعات في المنطقة دون الاقليمية.

٨ - ووجه الوزراء نداء لاتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة بهدف التوصل إلى حلول دائمة وعملية لمشاكل اللاجئين والمشردين في المنطقة دون الاقليمية والتي تشكل مصدرا للقلق. وأعربوا عن فائق تقديرهم للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وبلدان اللجوء للمساعدة الإنسانية التي قدمتها للاجئين والمشردين. ولاحظوا كذلك العبء الثقيل الواقع على عاتق بلدان اللجوء لا سيما في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأمنية. وأشار الوزراء إلى قرار الجمعية العامة ٢٤/٤٩، المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وأكدوا من جديد تأييدهم لطلب زائير الحصول على مساعدة خاصة من المجتمع الدولي لمواجهة المشاكل الناجمة عن تدفقات اللاجئين في أراضيها. ورأى الوزراء أن مشكلة اللاجئين التي تضع افريقيا في المرتبة الأولى من بين المناطق التي تضم أكبر عدد من اللاجئين يشكل تحديا إنسانيا، وحثوا الأمم المتحدة، وبلدان المنشأ وبلدان اللجوء على التعاون حتى لا تستغل مشكلة اللاجئين لأغراض سياسية أو بهدف زعزعة استقرار دول المنطقة دون الاقليمية، والبحث عن السبل والوسائل اللازمة لإعادتهم إلى أوطانهم. وعهد الوزراء إلى مكتب اللجنة بالقيام في أقرب وقت ممكن بإيفاد بعثات تضامن إلى البلدان المعنية بهدف المساهمة في عملية إعادة بناء السلم وتعزيزه في المنطقة دون الاقليمية.

٩ - وأكد الوزراء أن بلدان المنطقة دون الاقليمية لا تزال تهدف أساسا إلى تحسين مستوى معيشة سكانها. وأقروا بأن ذلك لن يتحقق إلا في ظل مناخ من السلم والاستقرار داخل الدول وفيما بينها. وأكدوا في هذا الصدد العلاقة الوثيقة بين الأمن والتنمية المستدامة. ونظرا للدعم الهام الذي تقدمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للجهود التي تبذل في مجالي الأمن والتنمية في المنطقة دون الاقليمية، ونظرا كذلك لضرورة قيام المنطقة دون الاقليمية بمواجهة التحديات القائمة في هذين المجالين، قرر الوزراء عقد اجتماعهم المقبل في مقر الأمم المتحدة حتى يتسنى تبادل الآراء على نطاق أوسع مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة.

١٠ - وعهد الوزراء إلى مكتب اللجنة بمهمة عقد مؤتمر دون إقليمي بشأن مسألة "المؤسسات الديمقراطية والسلم في وسط افريقيا".

١١ - وأخيرا لاحظ الوزراء أن اجتماعهم عقد في وقت تحتفل فيه المنظمة الدولية بالذكرى الخمسين لإنشائها وأكدوا من جديد التزام بلدانهم بأهداف ومبادئ الميثاق.

برازافيل، في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

المرفق الثاني

نوعية مصادر المنازعات في منطقة وسط افريقيا دون الإقليمية

تم في ضوء الخبرات الحديثة لبلدان منطقة وسط افريقيا دون الإقليمية تحديد العديد من مصادر التوتر والأزمات والمنازعات، لا سيما على الأصعدة الداخلي وفيما بين الدول وخارج نطاق المنطقة دون الإقليمية.

أولا - مصادر المنازعات الداخلية

فيما يلي المصادر الرئيسية للمنازعات على الصعيد الداخلي:

- (أ) تضام النزعات الذاتية الإثنية والثقافية والدينية والسياسية؛
- (ب) إنتشار الأسلحة لدى السكان بوصفها عاملا في ظهور الإجرام والإرهاب؛
- (ج) تعلم الديمقراطية وإدارتها وعدم احترام حقوق الأقليات؛
- (د) النزعات الانفصالية؛
- (هـ) الانقلابات؛
- (و) حركات المعارضة المسلحة؛
- (ز) تفشي الحروب الأهلية؛
- (ح) الكوارث الواسعة النطاق؛
- (ط) الفقر؛
- (ي) أوجه الظلم الاجتماعي.

ثانيا - مصادر المنازعات فيما بين الدول

فيما يلي المصادر الرئيسية للمنازعات فيما بين الدول:

- (أ) مشاكل الحدود، وبخاصة ما يتعلق منها برسم الحدود وبالجوار؛
- (ب) مشاكل اللاجئين والمشردين والهجرة السرية؛
- (ج) ارادة التسلط.

ثالثا - مصادر المنازعات خارج نطاق المنطقة دون الإقليمية

من بين هذه الأسباب:

- (أ) اعتداءات الدول الأخرى بجميع أنواعها؛
- (ب) تدخلات الدول الأخرى بجميع أنواعها؛
- (ج) وضع القوى؛
- (د) ارادة التسلط.

- - - - -